السعودية والكويت تنهيان خلافات حقلي النفط المشتركين

توقيع مذكرة تفاهم لترسيم الحدود واستئناف إنتاج النفط بعد توقف لأكثر من 4 سنوات

استكملت السعودية والكويت إنهاء الخلافات بشأن حقلي النفط المشتركين المتوقفين منذ أكثر من 4 سنوات حيث ينص الاتفاق على ترسيم نهائي للحدود في تلك المنطقة، الأمر الذي يفتح الأبواب لعودة إنتاج نصف مليون برميل يوميا لكلا البلدين.

إزالة عقبات مزمنة

الكويت - أعلنت الكويت والسعودية عن إنهاء الخلافات المزمنة التي تعود إلى عدة عقود بشأن المنطقة المحايدة بينهما، لتبدأ رحلة استئناف إنتاج النفط من حقلي الخفجي والوفرة المتوقفين منذ عامي 2014 و2015 على التوالي.

وتوقعت شركة النفط الأميركية شيفرون التي تشغل حقل الوفرة، ممثلة للجانب السعودي بالتعاون مع الشركة الكويتية لنفط الخليج، عودة الحقل إلى الإنتاج الكامل في غضون 12 شهرا.

وجرى توقيع الاتفاقيات في الكويت من قبل وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان ووزيرالخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر محمد الصباح.

الأمير عبدالعزيز بن سلمان

استئناف إنتاج الحقلين المشتركين لن يمس اتفاق خفض الإنتاج

فضل البوعينين

المهم في الاتفاقية الموقعة هو الترسيم النهائي لكامل الحدود

ونسبت وكالة الأنباء الكويتية للخبير الاقتصادي السعودي فضل البوعينين قوله إن "المهم في الاتفاقية هو الترسيم النهائي لكامل الحدود إضافة إلى تحديد السيادة على جانبي المنطقة المقسومة، ما يعني تحقيق إنجاز حقيقي".

وكانت وكالة رويترز قد نسبت مؤخرا للأمير عبدالعزيز قوله إن "استئناف الإنتاج من الحقلين المشتركين لن يمس التزامات البلدين بموجب اتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج النفطي".

وأكد ذلك أيضا وزير النفط الكويتي خالد الفاضل، الذي قال إن "عملية الإنتاج في حقل الوفرة وحقل الخفجي غير مرتبطة بالالتزامات الدولية للسعودية والكويت".

وتشارك الرياض والكويت إلى جانب عدد من الدول في جهود خفض المعروض النفطي في إطار اتفاق بين أوبك ومنتجين من خارج المنظمة بهدف دعم أسعار الخام، ينتهي في مارس المقبل.

ونقلت رويترز عن مصدر مطلع قوله إن انفراج الخلافات بين البلدين بدأ منذ اجتماع لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض خلال الشهر الجاري.

وأوضح المصدر أن أمير الكويت كان حريصا خلال الاجتماع في الرياض على تسوية المسألة التي كانت مؤشراتها واضحة إلى أن تمّ تجسيم التسوية في اتفاقية مشتركة وترسيم الحدود.

وشاركت في المفاوضات المطولة وفود مكونة من سياسيين وفنيين وقانونيين من كلا الجانبين مما مكن من التوصل إلى تسوية سياسية تحسم الخلاف حول المنطقة المقسومة.

ويتوقع خبراء أن يستغرق استئناف الإنتاج من المنطقة المحايدة وقتا يتجاوز موعد انتهاء اتفاق خفض الإنتاج في تحالف أوبك+ الذي وقع عليه البلدان.

وأكد كامل الحرمي محلل سوق النفط الكويتي أن "البلدين لا يستعجلان استئناف الإنتاج من حقلي نفط المنطقة المحايدة نظرا لاتفاق خفض الإنتاج، وهو ما يعني أن الأمر سيستغرق ما يصل إلى نحو تسعة أشهر".

وأعلنت الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ خلال اجتماعها في ديسمبر الجاري استعدادها لمواصلة خفض الإنتاج لعشر سنوات لمنع تخمة المعروض ودعم الأسعار.

وقال مسؤول كبير سابق في الشركة الكويتية لنفط الخليج، التي تدير حقل الخفجي مع شركة أرامكو لأعمال الخليج، "يتم استئناف الإنتاج في حقل الخفجي النفطي أولا لأن معداته في حالة أفضل بكثير من الوفرة".

وكان إنتاج المنطقة المحايدة المعروفة أيضا بالمقسومة، والتي يرجع تاريخها إلى اتفاقيات لترسيم الحدود أُبرمت في عشرينات القرن الماضي، يتوزع بالتساوي بين السعودية والكويت.

وتدير حقل الخفجي شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو السعودية مع الكويتية لنفط الخليج عن طريق شركة مشتركة.

وتقرر إغلاقه في أكتوبر 2014 لأسباب بيئية وتراوحت طاقته الإنتاجية قبل الإغلاق بين 280 و300 ألف برميل يوميا.

أما حقل الوفرة فتديره الشركة الكويتية لنفط الخليج التي تديرها الدولة وشيفرون نيابة عن السعودية. وقد أغلق الحقل منذ مايو 2015 بسبب مشكلات تتعلق بتشغيله. وكانت طاقته الإنتاجية تبلغ نحو 220 ألف برميل يوميا من الخام العربي الثقيل.

ويرى محللون أن الاتفاق بشأن تقسيم المنطقة في الوقت الحالي يعكس التقارب في المواقف بين البلدين بشأن التعامل مع إيران ومقاطعة قطر، التي كانت الكويت تتوسط لحلها.

وتؤكد شركة شيفرون، وهي محور أساسي في أسباب الخلافات سابقا، والتي تدير حقل الوفرة نيابة عن السعودية، أنها تستطيع استئناف الإنتاج بسهولة وسلاسة، بعد أن راجعت العمليات التشغيلية في الحقل المشترك.

وتزايدت أهمية المنطقة بسبب تأثير العقوبات المفروضة على فنزويلا وإيران، لأنها يمكن أن تساعد في مواجهة أي نقص في إمدادات الأسواق من الخام الحامض الثقيل، الذي تنتجه والذي يتطابق مع إنتاج إيران وفنزويلا.

وكانت وكالة بلومبرغ قد أشارت إلى أن دبلوماسيين أميركيين يضغطون منذ فترة طويلة على الجانبين للتوصل إلى اتفاق بشأن استئناف الإنتاج من المنطقة. ورجحت أن تكون تلك الضغوط قد ساهمت في معالجة الخلافات بين البلدين.

واندلعت التوترات بشأن الحقلين المشتركين بين الكويت والرياض في عام 2009، بسبب قرار سعودي بتمديد امتياز شركة شيفرون الأميركية في حقل الوفرة حتى عام 2039 دون استشارة الكويت.

وأغلقت السعودية المنطقة المحايدة مع جارتها الكويت، في قرار منفرد من جانب واحد، بعد نحو 50 عاما من الإنتاج المشترك بين البلدين منذ عام 1966.

ويقول محللون إن الخلافات كانت تتعلق بمطالبة السعودية بأن يكون لها القرار والسيطرة الأكبر في إدارة العمليات النفطية في المنطقة ورفضها لتطبيق القوانين الكويتية على شركة شيفرون الأميركية.

ويتقاسم البلدان الإنتاج من حقلي المنطقة المحايدة مناصفة، والذي كان يتراوح بين 500 و600 ألف برميل يوميا قبل ظهور الخلافات وإيقاف الإنتاج في المنطقة، التي تبلغ مساحتها نحو 5700 كيلومتر مربع.

شركات التأمين السعودية تتسابق للاندماج لمواجهة الخسائر

تسارع سباق شركات التأمين السعودية لإبرام صفقات اندماج في ما بينها بتشجيع من السلطات المالية، لمواجهة خسائرها الناجمة عن ضعف إمكاناتها بسبب أحجامها الصغيرة، إضافة إلى محاولة مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتسارعة في أسواق المال السعودية.

الرياض - يشهد قطاع التأمين السعودي صفقات اندماجات متلاحقة، بدعم وتشجيع من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) التي تشرف على القطاع وتحاول مساعدة شركات التأمين الصغيرة على مواجهة خسائرها وتقوية أوضاعها المالية.

وأعلنت شركتا الأهلية للتأمين التعاوني واتحاد الخليج للتأمين التعاوني السعوديتين، في إفصاح للبورصة المحلية (تداول) أمس عن توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة لتقييم جدوى اندماج الشركتين.

وجاء ذلك بعد إعلان شركة ولاء للتأمين وشركة متلايف أي.آي.جي العربي يوم الثلاثاء، عن تلقيهما خطاب عدم ممانعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي على الاندماج بينهما.

ويرى محللون أن السلطات المالية السعودية تحاول تشجيع شركات التأمين الصغيرة على الاندماج لزيادة قدرتها على المنافسة وتعزيز قدرتها على مواكبة الإصلاحات التي تشهدها البلاد من أجل تلبية حاجة السوق إلى خدمات التأمين.

وتواصل السعودية جهود تطوير خدمات التأمين الإلزامية وتشجيع انتشارها لضمان مصالح المستثمرين في ظل ضعف ثقافة التأمين بين المواطنين.

وذكر الإفصاح الذي قدمته للبورصة شركتا الأهلية للتأمين التعاوني واتحاد الخليج للتأمين التعاوني أمس أن الشركتين ستقومان ببدء عملية التحقق وفحص النواحي الفنية والمالية والقانونية والدخول في مناقشات غير ملزمة، في ما يتعلق بتفاصيل الأحكام والشروط لعملية الاندماج المقترحة.

واتفقت الشركتان على أنه في حال نجاح مشروع الاندماج سيتم إتمام الاندماج عن طريق مبادلة الأسهم.

يبلغ رأسمال الأهلية للتأمين التعاوني 123 مليون ريال (32.8 مليون دولار) في حين يبلغ رأسمال اتحاد الخليج للتأمين التعاوني نحو 150 مليون ريال (40 مليون دولار).

وتشير البيانات إلى أن الخسائر المتراكمة للشركة الأولى تبلغ نحو 21.6 بالمئة، وللشركة الثانية 9 بالمئة.

أما إتمام صفقة اندماج شركتي ولاء للتأمين وشركة متلايف أي.آي.جي العربي فإنه ينتظر الحصول على كافة الموافقات النظامية الأخرى اللازمة، إضافة إلى موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركتين.

ويبلغ رأسمال ولاء للتأمين نحو 528 مليون ريال (140.8 مليون دولار) ورأسمال متلايف إي.آي.جي العربي نحو 180 مليون ريال (48 مليون دولار).

وتظهر البيانات أن أرباح شركة ولاء في أول 9 أشهر من العام الحالي بلغت 9.3 مليون ريال (2.5 مليون دولار) بينما سجلت متلايف خسائر متراكمة تعادل 21.8 بالمئة من رأسمالها خلال تلك الفترة.

فهد الشثري

الاندماجات تنتج شركات تأمين تستجيب لمتطلبات التنمية

ويضم قطاع التأمين السعودي 35 شركة تأمين وإعادة تأمين، مدرجة جميعها في البورصة المحلية.

ويسعى البنك المركزي لدفع شركات القطاع إلى الاندماج في ظل صغر رؤوس أموالها، الذي لا يساعدها على القيام بأنشطتها بالشكل المطلوب، ويؤدي إلى تكبدها للخسائر.

وتعكس الأرباح الضئيلة والخسائر التي تسجلها الكثير من الشركات، الأزمات الناجمة عن صغر أحجامها، والتي تمنعها من تقديم عروض على نطاق واسع وتلبية حاجة السوق إلى خدمات التأمين.

وكان فهد الشثري وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي لشؤون الرقابة المالية، قد أكد في سبتمبر الماضي أن "اندماجات شركات التأمين ستكون إيجابية للقطاع، لأنها ستنتج عنها كيانات قادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الحالية في ما يتعلق بتنمية الاقتصاد".

وأضاف "نتمنى أن يكون هناك مزيد من الاندماجات في القطاع".

وقال إن "التأمين قطاع حديث، يساهم في الناتج المحلي ويسير في الطريق الصحيح، ويعد ركيزة من ركائز القطاع المالي".

التأمين ضرورة ملحة لتنمية الاقتصاد

صندوق النقد يطالب السودان بإصلاحات اقتصادية جريئة

الخرطوم - قال صندوق النقد الدولي، إن السودان بحاجة ماسة إلى اتخاذ قرارات وإصلاحات جريئة وشاملة من أجل استقرار الاقتصاد وتقوية النمو المتراجع في البلاد، وذلك بعد اختتام بعثة الصندوق مشاوراتها للمادة الرابعة مع الخرطوم خلال زيارة امتدت لمدة أسبوعين وانتهت الأسبوع الماضي.

وذكر الصندوق في بيان أن الأوضاع الاقتصادية لا تزال صعبة في السودان، على خلفية استمرار عجز المالية العامة والتضخم المرتفع وضعف فرص الحصول على التمويل.

ويعيش السودان على وقع أزماته المزمنة، حيث يعاني من نقص في وفرة العديد من السلع الرئيسية كالخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية للأسواق الرسمية.

وتحاول الحكومة تجاوز العقوبات الأميركية التي عرقلت جهود البلد في تحقيق التنمية، إضافة إلى شح الموارد في وقت تواصل فيه السلطات جذب استثمارات أجنبية إلى البلاد الغنية بالمعادن والثروات الطبيعية.

وأعرب صندوق النقد الدولي عن أمله في أن يتيح التغيير السياسي للسودان فرصة لتنفيذ الإصلاحات الضرورية التي تعالج الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة، وتخلق الظروف الملائمة لتحقيق نمو احتوائي مستمر.

ولكن محاولات الحكومة تصطدم بالتحديات الاقتصادية الكبيرة حيث تواجه انكماش الاقتصاد والاختلالات الكبيرة في المالية العامة والحسابات الخارجية، والتضخم المرتفع، إضافة إلى ضعف القدرة التنافسية. ولتذليل الصعوبات دعا الصندوق إلى إطلاق النمو عبر توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، لدعم الإصلاحات والتحسينات في بيئة الأعمال والحوكمة.

وأوضح أن التوسيع يجب أن يشمل شبكة الأمان الاجتماعي، وتركيز المساعدات في البداية لتخفيف وطأة الإصلاحات التي قد تكون صعبة على شرائح المجتمع الضعيفة.

وعادة ما تتضرر الطبقة الضعيفة من الإجراءات والإصلاحات التي يضعها الصندوق حيث يضرب رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية وسياسة التقشف بالدرجة الأولى شريحة الفقراء.

وانكمش النشاط الاقتصادي في السودان خلال عام 2018 بنسبة 2.3 بالمئة، ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.5 بالمئة بانتهاء العام فيما بلغ التضخم نحو 60 بالمئة في نوفمبر الماضي.

وفي خضم ذلك يواصل سعر الصرف الموازي انخفاضه بسرعة ورافقه تدهور في وضع المالية العامة بسبب دعم الوقود المتزايد وضعف تعبئة الإيرادات، وارتفاع العجز في الموازنة العامة من 7.9 بالمئة خلال عام 2018 إلى 9.3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2019، بحسب البيان.

واقترح فريق الصندوق إجراءات للتخفيف من الأوضاع الحالية، منها "تحرير سعر الصرف، وتعبئة الإيرادات، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود، وإجراء زيادة كبيرة في التحويلات الاجتماعية لتخفيف أثر التصحيح على المجموعات الضعيفة".

ودعا إلى تركيز الإصلاحات الهيكلية على إجراءات مكافحة الفساد، وتحسين الحوكمة وبيئة الأعمال من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز النمو الاحتوائي.